فيها شيئا الا اعطاه اياه واشار بيده يقللها انتهى قال البهتي في شرح البخاري ذكر قائم جزء علي
الغالب اذ غير مثله او قائم معناه ملازم فلا حاجة الى ذلك انتهى وفي شرح القسطلاني او المراد بالصلاة
انتظارها والدعاء والقيام للملازمة والمواظبة لا حقيقة القيام لان منتظر الصلاة في حكم الصلاة الخ
قوله واشار الخ اي رسول الله صلى الله عليه وسلم كما في موطا الامام مالك من رواية ابو مصعب عنه والمراد
باشار يعني وضع انملة على بطن الوسطى والخنصر ولمسلم هو ساعة خفيفة واما رواية ابو داود وغيره
حسن يوم الجمعة اثنتا عشر ساعة فيها ساعة الخ المراد عدم حرصنا وجهنا عن ذلك لا انها تستغرقه قوله وخير
التمسوها الخ معطوف على جملة انها فيما بين جلوس الخ اي ارجاها ما تضمنه الخبر المذكور وانه مبتدا خبره
جملة قال في المجموع الخ وفي النهاية ان وقت الخطبة يختلف باختلاف اوقات البلدان بل في البلد الواحد
فالظاهر ان ساعة الاجابة في حق اهل كل محل من جلوس خطيبه الى آخر الصلاة ويحتمل انها مبهمة
بعد الزوال فقد يصادفها اهل محل ولا يصادفها اهل محل آخر بتقدم او تاخر انتهى بسعة اليسير
قال الشارح في الامداد وقال الشارح لما سئل عن ذلك لم يزل في نفسي ذلك منذ سنين حتى رايت الناشري
نقل عن بعضهم انه قال يلزم على ذلك ان تكون ساعة الاجابة في حق جماعة غيرها في حق آخرين وهو غلط
ظاهر وسكت عليه وفيه نظر ومن ثمة قال بعض المتاخرين ساعة الاجابة في حق كل خطيب وسامعيه
ما بين ان يجلس الى ان تنقضي الصلاة كما صح في الحديث فلا دخل للعقل في ذلك بعد صحة النقل انتهى قال الحافظ
ابن حجر في فتح الباري بعد ذكر نحو ما قيل بنظيره في ساعة الكراهة ولعل هذا فائدة جعل الوقت الممتد
منظمة لها وان كانت هي خفيفة انتهى وفي شرح العباب للشارح والنهاية للجمال الرملي سئل البلقيني كيف
يستجاب الدعاء حال الخطبة وهو مامور بالانصات فاجاب بانه ليس من شروطه الدعاء التلفظ
بل استحضاره في قلبه كما في انتهى قال العلامة ابن قاسم قد يقال المراد المقصود من الانصات الاملاحظة
معنى الخطبة والاشتغال بالدعاء بالقلب ربما يفوت ذلك انتهى وفي النهاية بعد ما سبق عنها عن
البلقيني ما نصه وقال الحلبي في نعم اجه وهذا اما ان يكون اذا جلس الامام قبل ان يفتتح الخطبة
واما بين خطبتيه واما بين الخطبة والصلاة واما في الصلاة بعد التشهد قال الناشري وهذا يخالف
قول البلقيني وهو ظاهر انتهى ما نقله في النهاية وفي الامداد والنهاية ليس ان لا يصلي صلاة الجمعة
بصلاة اخرى ولو سنتها بل يفصل بينهما بنحو حول او كلام لخبر بذلك رواه مسلم ويكره تشبيك الاصابع
والعبث حال الذهاب للصلاة ولو غير جمعة وانتظارها ولا بنا فيه تشبيكه صلى الله عليه وسلم بعد ما
سلم من ركعتين في قصة ذي اليدين لانه كان منه صلى الله عليه وسلم بعد الصلاة في اعتقاده قوله وعليه
كثيرون منهم ابن المنذر واعتمده الاسنوي وجزم به صاحب العباب ونقله الشيخ ابو حامد وغيره
عن النص واختاره في الروضة في الشهادات والمعتمد ما في المجموع والكفاية وغيرهما انه مكروه كراهة
تنزيه ثم كراهة التخطي للمتخطي بالجمعة بلا تحريم في غيرها قال في شرح العباب بل قال بعض المتاخرين
الصحيح انه يحرم حتى في المتعدد ثانيا انتهى وجزم بها في ذلك في شرح مجي الارشاد قال في الامداد واقتضاه
على مواضع الصلاة جرى على الغالب ومثله الجمال الرملي في نهايته قوله للاخبار الصحيحة الخ منها انه
صلى الله عليه وسلم راى رجلا يتخطى رقاب الناس فقال له اجلس فقد آذيت واتيت اي تاخرت اواه
ابن حبان والحاكم وصححاه وكذا رواه ابو داود والنسائي والمنذري قال الحافظ ابن حجر في تخريج احاديث
الغزالي وضعفه بان حزم بما لا يقدح قال وفي الباب عن عبد الله بن بسر وفيه حديث فيه ومن
لغا وخطى رقاب الناس كانت له ظهرا وهو عند ابي داود والنسائي قال وفيه عن الارقم بن ابي الارقم

والمعول عليه العرف وظاهر كلام المغني والعباب موافقة الماوردي حيث جريا على ان المنفصلة ولو بسيطة
يكفي مجاورة احدهما قال الشارح في العباب ولعله اي العرف مراد صاحب الوافي بضبطه بان يكون
احدهما بحيث يستعير من الاخر نحو الغربال والناس انتهى الى اخر ما ذكره فيه وهذا ان كان علم مما
في صلاة المسافر ذكرته هنا للاحتياج فاذا وقعت الجمعة في ذلك الذراع الفاصل بين القريتين صحت لهذه
جواز قصر الصلاة في ذلك وان كان خارج بناء قريته فتنبه له قال الشارح في التحفة قضية قوله هنا خطة وفي
باب ما ربعين ان شرط الصحة كون الاربعين في الخطة ولا يضر خروج من عداهم عنها فيصح ربط من في
الجمعة بصلاة امامها بشرطه وهو متجه وكلامهم في شروط القدوة المكانية يقتضيه الى آخر ما اطال به
في تقرير ذلك في التحفة وحاصل المعنى والنهاية تبعا لما افتى به الشهاب الرملي من عدم صحة جمعة
هو خارج عن الخطة الى حيث تقصر الصلاة وان زاد على الاربعين قوله بالبلد والقرية اي وان كانا من
نحو سعف فهو كالحجر قوله فلا جمعة عليهم اي حيث لم يسمعوا النداء من موضع اقامتها بشروطه
فراجعها قوله الاعسر الاجتماع قال في المغني بان لم يكن في محل الجمعة موضع يسعهم بلا مشقة ولو غير
انتهى وفي التحفة سيأتي المصنف يحتمل ان ضمير عسر اجتماعهم لاهل البلد الشامل لمن تلزمه ومن لا
وانه لم تنعقد به لاغير وكلاهما بعيد والذي يتجه اعتبار من يغلب فعلهم لها عادة انتهى وهو واضح
في النهاية فقال لعل القرب بها الاخير كما افاده الوالد رحمه الله تعالى وكذلك المغني واعتمد ابن عبد الحق
الاول قال العناني وهو الاقرب عند شيخنا العليمي وتبعه جماعة من اهل عصره تبعا للسنباطي والشيخ
شمس الدين المديواني وفي شرح العباب للشارح فان قلت القياس احتمال رابع وهو ان العبرة بالقدر
لها فان لم يسعهم اجتماعهم قبل البلد ولو فضاء معد ودامنها امتنع التعدد والا جاز بقدر القدر
لاغير قلت اما كون هذا القياس فظاهر كما يصرح به قولهم العبرة في العبادات بما في نفس الامر وظن الكل
ولا يحصر عسر الاجتماع في الحقيقة الا بما ذكر واما كون هذا هو الراجح فيحتمل انه اعسر جدا ومن ثم
لنا معرفة المجتمعين قبل ان يجيئهم مكان حتى تعدد او يمنع من التعدد فتعين اعتبار احد تلك الاحتمالات
انا طلبهم احكاما كثيرة بالغالب ترجيح الثالث حتى لو كان الغالب يختلف باختلاف الازمنة اعتبرناه في كل
بحسبه انتهى كلام شرح العباب واستوجه ابن قاسم في حاشية التحفة ما ذكره الشارح في شرح العباب
فقال الاوجه اعتبار الحاضرين بالفعل في تلك الجمعة وانهم لو كانوا ثمانين مثلا وعسر اجتماعهم في
واحد منهم فقط بان سهل اجتماع ما عدا واحدا وعسر اجتماع الجميع ان يجوز التعدد انتهى وفي النهاية
يتجه ان ضابط العسر ان يكون فيه مشقة لا تحتمل عادة انتهى قال في شرح العباب ثم عسر اجتماعهم
لكثرتهم قال في الانوار او لتفاني بينهم او لبعد اطراف البلد وحد البعد هنا كما في الخارج عن البلد اي بان
يكون من بطرفها لا يبلغهم الصوت بشروطه الآتية قال البلقيني اخذا من كلام الامام ولا اثر لاتصال القرى بالبلد
اي في جواز التعدد من غير سبب آخر ينضم اليه مما ذكر ولا اثر ايضا لتهدم البلد حتى انفصلت اجزاؤه بنهر
الا ان حال بينهما سور فحينئذ يجوز التعدد بخلاف النهر لان السور فاصل عرفا دون النهر انتهى وفي النهاية
والنهاية بعد ذكر ما سبق عن الانوار ما نصه والاول محتمل ان كان البعد بحيث لا يسمع منه نداء لها عادة
السابقة وظاهر ان كان بحيث لو خرج منه عقب الفجر لم يدركها لانه لا يلزمه السعي اليها الا بعد الفجر كما مر
فان اجتمع من اهل المحل البعيد كذلك اربعون صلوا الجمعة والا فالظهر والثاني ظاهر ايضا فلو كانت
اربعين تلزمها اقامة الجمعة ثم بطلت الزائدات ومن ثمة لو خرج بعض الاولين او الاخرين او في ان التعدد لحاجة او
ان تنتهي الحاجة ثم بطلت الزائدات ومن ثمة لو خرج بعض الاولين او الاخرين او في ان التعدد لحاجة او
لم تنته الاعادة فيما يظهر الى آخر ما في التحفة قال ابن قاسم اي اعادة الجمعة قوله اما اذا سبقت الخ الى